الثورة
الخميس 28 رمضان 1433هـ 16 أغسطس 2012م العدد (17439)

التعليم في الجامعات الأهلية كذبة كبرى؟؟

د/ عبدالله الفضلي

■ سيظل وزراء التعليم العالي السابقون واللاحقون متهمين أمام الرأي العام بصفة عامة وفي الأوساط العلمية والثقافية بصفة خاصة بأنهم من صنعوا وهيأوا وشجعوا وساهموا في افتتاح الجامعات الأهلية على مستوى اليمن وفي جميع التخصصات العلمية والأدبية والاجتماعية دون أن يخضعوا هذه الجامعات للضوابط القانونية أو الشروط الأكاديمية الصارمة بالإضافة إلى عدم تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على هذه الجامعات التي هدفها الأول هو الربح ولا شيء غيره حيث أنها تحولت إلى جامعات لبيع الشهادات والحصول على الملايين مقابل تعليم هش وضعيف وغير مقنن وهو تعليم مكرر لما هو قائم ومقرر في الجامعات الحكومية.

■ وإذا كان التعليم الجامعي الحكومي هو الأسوأ والأضعف وغير المطور وغير المقنن فإن التعليم الجامعي في الجامعات الأهلية هو الأكثر سوءاً وهشاشة والأكثر ضعفاً حيث يشكوا الكثير من الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات من ضعف التعليم وتدنيه وعدم الجدية بالإضافة إلى عدم توافر المرافق والمنشآت والملاعب والحدائق أو الصالات لممارسة الأنشطة الرياضية وغيرها من الأنشطة.

■ فهذه الجامعات عبارة عن عمارات شُيدت وصممت كعمارات سكنية أو لأغراض تجارية أو مكاتب شركات خاصة، ولكن غياب الضوابط والرقابة من قبل التعليم العالي أو المجلس الأعلى للجامعات قد شجع الكثير من أصحاب الطول أن يستثمروا أموالهم في التعليم العالي وممارسة هذا التعليم في عمارات سكنية أسفلها بنشري أو بقالة وبيع الشهادات للدارسين بصرف النظر عن نوعية التعليم أو جودته أو مدى التحصيل العلمي للطلبة الملتحقين بهذه الجامعات والسبب في ذلك هو تواطؤ وزراء التعليم العالي أولاً وثانياً أن وزراء التعليم العالي قد يكونوا من المساهمين في افتتاح الجامعات الأهلية أو أنهم يحابون ويجاملون زملاءهم من الأساتذة الميسورين الذين أسهموا في افتتاح الجامعات الأهلية.

■ المهم أنهم شركاء في هذه الجامعات ولذلك فهم عاجزون عن تطبيق النظام والقانون على الجامعات الأهلية التي ترتكب العديد من المخالفات ومن أهمها تكرار التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية ومنها التخصص الطبي بكل أنواعه، فوزراء التعليم العالي يتحملون المسئولية الكاملة عن فتح مثل هذه الجامعات السكنية دون أن تخضع لأية صفة قانونية وتمارس عملها خارج نطاق القانون وتخالف القوانين النافذة سواء من حيث سياسة القبول أو من حيث الرسوم الباهظة التي تحصدها من الطلبة الدارسين.

■ وقد تمادت الجامعات الأهلية بالتعاون والمشاركة مع التعليم العالي وافتتحت كليا للطب البشري في الوقت الذي لا تتوافر فيها المختبرات أو المعامل أو الأجهزة أو المواد والمعدات اللازمة لإجراء التجارب وأخذ العينات والتطبيقات العملية ولكن المهم أن ذلك يبدو ليس مهماً في نظر تلك الجامعات ولكن المهم هو الحصول على المبالغ المالية الباهظة خاصة وأن الأساتذة الذين يقومون بتدريس الطلبة ليسوا إلا نسخة من أطباء المستشفيات وأطباء كلية الطب بجامعة صنعاء الذين هم بدورهم يهملون واجباتهم نحو طلابهم في الجامعات الحكومية ويتسابقون على التدريس بالجامعات الأهلية وتخرج المئات من الطلبة شبه الأميين في مجال الطب الذين لم يخضعوا لأي تجارب أو امتحانات ولم ينضجوا بعد وبالتالي لم يخضعوا للتدريب والتطبيق المباشر في المستشفيات المختلفة ولم يخوضوا أية اختبارات أو امتحانات صارمة ولا يستطيع أي خريج من كلية الطب سواءً أكان في كلية حكومية أو كلية أهلية تشخيص أبسط ألم في المعدة أو الصدر.

لقد ظل نقيب الأطباء في مصر يحارب ويجاهر ويعلن ويهدد ويحذر الجامعات الأهلية المصرية من مغبة المغامرة والمقامرة في افتتاح كليات للطب في تلك الجامعات وحذر وأنذر بأن أي طبيب مصري يتخرج من أية جامعة أهلية في مصر فإنه لن يعترف به من قبل نقابة الأطباء المصريين وبالتالي لن يعطى رخصة لممارسة الطب ولن يعترف بشهادته التي حصل عليها، مع العلم أن الأطباء الذين يقومون بالتدريس في الجامعات الأهلية هم من أصحاب الرتب الأكاديمية العالية وهم أساتذة أكفاء ولكن النظام نظام والغلط غلط لأن نقابة الأطباء لا تخشى من الأساتذة الذين يقومون بالتدريس وإنما تخشى من دخول كليات الطب الأهلية من ذوي المجاميع الضعيفة أو من الذين لا تنطبق عليهم الشروط والمعايير الصارمة المطبقة بكليات الطب بالجامعات الحكومية حيث يتخرج الأطباء من الجامعات الأهلية دون المستوى المطلوب وقد يسيئون إلى سمعة الأطباء المصريين الحقيقيين.

وقد غامرت الجامعات الأهلية في اليمن وافتتحت مساقات طبية وصيدلية وطب أسنان دون إخضاع الطلاب الملتحقين للشروط والمعايير في سياسة القبول والتسجيل بالإضافة إلى عدم توافر المعدات والأجهزة والمعامل والمختبرات فضلاً عن ضعف الأطباء من الهيئة التدريسية في هذه الجامعات الذين لا يستطيعون تشخيص أبسط الأمراض أو الأعراض المرضية لأي مرض بسيط أو خطير وهناك العديد من الشواهد للأخطاء الطبية الصارخة التي ترتكب أثناء العمليات الجراحية أو أثناء تشخيص المرض من قبل هؤلاء الأطباء الدخلاء على مهنة الطب الحقيقي؟

● أستاذ جامعي

الدعوة إلى (مائدة) الحوار الوطني

د/خالد علي القرحي

■ ليس القصد من عنوان هذا المقال أي تجريح أو تشكيك في نزاهة الداعين لهذا المشروع الوطني الذي نأمل جميعاً أن يُخرج يمننا الغالي من هذا الوضع الحرج. كما أنني أيضا لا أريد المبالغة في التخوف من النتائج العكسية على الوطن من حوارٍ ما زال رواده من كافة الأطراف يشحذون هممهم ويُصيغون شروطهم ويدبرون حججهم بصدقٍ أو دون ذلك ليكونوا أعلى إيقاعاً وأكثر إقناعاً على طاولةٍ من المستحيل أن تكون مستديرة أو حتى متوازيةً أو متساوية الأضلاع كلٌ على حسب نفوذهِ وقدرته على إجهار قوته.

أما عن استخدام كلمة (مائدة) لتسبق بقية العنوان فهي دلالة رمزية قد يفهمها الجميع: بينما تستخدم الطاولة لتبادل الأفكار والرؤى لاستخلاص أفضلها منفعة لخدمة الوطن تستخدم المائدة لتقسيم الطعام في أطباقٍ باستخدام السكاكين والملاعق والشُوَك . ماً أخافه بشدة أن لا توجد هناك طاولة لطرح الآراء والخطط حتى تكتمل الفكرة وننسى ما ساء من الماضي لبناء يمن جديد مقتدين من تجاربٍ الدول الرائدة اقتصادياً وعلمياً وسياسياً وعسكرياً ولكن ما بدت ملامحه تتجلى حتى الآن عبارة عن استعداد لحضور عشاءٍ (بدون عمل) سيكون طبقه الرئيسي الوطن بأكمله والمدعوون لم يستعدوا ببرامج الصيانة والتنمية والأمان وإنما بشروط يُخيل لي أنها تشبه السكاكين لتقطيع الأراضي وشوك لغرسها في قلب السيادة الوطنية وملاعق لغرف خيرات الوطن وزعزعة هيكله السياسي والعسكري بينما يتم تجسيد شعبٍ بأكمله بشخصيات يُقال أنها شبابية لتصبحَ أحد أطراف الحوارٍ المدعوة ليكون شاهدا على هذا «العشاء» والذي بالطبع سيكون طبقه أصغر لسبب بسيط أنه أصلا جزءٌ من هذه الوجبة ولكن المجتمع الدولي اشترط وجود عينة من الشعب لتجلس على أحد كراسي المائدة. بالطبع لن يكون كل الحاضرين جشعين أو سيئين كما لم يكن كل إخوة يوسف حريصين على قتله رغم أنهم أجمعوا على رميه في غيبات المجهول .. فيا ترى أي «جبٍ» وأي مجهول ينتظر من ليس بنبي..!

قراءتي لما قد يحدث على الطاولة ليست بغرض التنبؤ وبث التشاؤم ولكنها تحليلٌ أعتقده منطقيا إذا ما نظرنا الوضع الحالي لأطراف الحوار وخاصة بعد صراعات دامية مازالت في الذاكرة جاعلة الكثير يتوعد ويجمع أكبر قدر من المؤيدين لتكون حجته أقوى وهو يناور أثناء الحوار. أما إن قال أحدهم أن النوايا حسنة وصادقة فالاجابة ستكون إذا فما الداعي للحوار؟! إن كان الجميع يسعون فعلا لمصلحة الوطن وليس لمصالح حزبية أو طائفية أو مناطقية إذاً فستكفي أن تُقام انتخابات ولن يكون هناك أي داعٍ لنبش الماضي ووضع الشروط بذريعة الحريات وحقوق الشعب. الحوار يجب أن يكونٍ خالياً من المصالح الضيقة وإلا فسيكون مملاً وبلا فائدة كالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ولن يكون لها من هدف إلا المماطلة والتخدير ليتمكن الطرف الأقوى من السيطرة والنفوذ. كذلك يجب أن يكون الحوار منطقيا وتصب كافة بنوده لوضع استراتيجية لبناء الوطن وإلا سينقلب إلى مكايدات وصراعات دامية كما كانت نتائج الحوار الذي دار بين أتباع الملكية والحكم الجمهوري بعد قيام ثورة١٩٦٢ م والذي أُقيم في المملكة العربية السعودية. يجب أن لا يكون الحوار مشروطاً لأي من الأطراف لضمان نجاحه وأي خلخلة للنظام العسكري لن يكونٍ في صالح الحوار ولا في صالح الوطن محلياً وإقليمياً. إن الحوار الذي لا ينسى ما ساء في الماضي لا يمكن أن يبني مستقبلاً أفضل!

لهذا لا أرى أن قراءتي لما سيحدث تشاؤمية وإنما في غاية التفاؤل شريطة أن لا توضع شروط مُقيدة تؤلب أطراف طاولة الحوار ضد بعضهم البعض وأن لا يكون قصد الحوار مجرد تقسيم للحقائب الوزارية أو وضع آليات لتستفيد فئة معينة وإن كانت أقلية أو أغلبية باسم الحرية أو العدالة – يجب أن يكون أهم شعارات الحوار كيف نبني وطننا يدا بيد ناسين المصالح الشخصية والحزبية الضيقة والماضي المؤلم. لا يمكننا أن نتوقع من هذا الحوار أن يُنهي كافة الأزمات والمشاكل ويرفع اليمن نحو القمة بسهولة. ولكن مثل هكذا حوار يعتبر لبنة أولى في بناء مجتمع جديد يتماشى مع التطور والحداثة مع الحفاظ على المزايا اليمنية روحياً وثقافياً. ربما لا يجب عمل اقتراحات لكيفية عمل الحوار وأفضل أن أترك الخبز لخبازه ولكن يمكن التنويه لشيئين أرى أنه من الضروري أن يكونا ذا حُسبان أثناء النقاشات على طاولة الحوار. أولاً سيكون من الهام أن يشارك في الحوار ذوي الاختصاص ممن لديهم القدرة لوضع خطط مستقبلية علمياً وسياسياً واقتصادياً ...الخ و ذلك لتوضع استراتيجيات متقنة وممكنة التنفيذ. ثانياً يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في مجالات متخصصة ويحددها ذوو الاختصاص وليس السياسيين مع مراعاة الفلسفة الدينية والثقافية للبلدان. هذا سيسهل أن يبدأ البناء حسب رؤية الحداثة العالمية وليس رؤية دولٍ مازالت تخضع للقيود الفكرية التي عرقلتً نموها.

رغم أنه كان من الجميل أن يتم الحوار بصبغة يمنية خالصة إلا أنني شخصيا أرى من الحكمة أن يتم تحت إشراف عربي ودولي ليكون أكثرٍ إلزاما وأكثر رسمية لأن نجاحه سيكون مرافقاً لدعم مناسب يسهل عملية البناء والتنمية. من المؤكد أن هذا سيزيد تفاؤلنا. الجميع يحب الوطن وكل الأطراف تهتف وتتغنى بهذا الحب ولكن هذا الحوار سيكون بمثابة امتحان مناسب لنعرف ماذا يعني (حب الوطن) بالنسبةً لكل طرٍف مشارك. التفاؤل الأكبر الذي يختص به أهل اليمن هو الحكمة اليمنية التي طالما أخرجتنا من مآزق شتى. سنتمنى الخير وندعو ملء قلوبنا أن يكونَ الوطن أغلى ومصلحته فوق الجميع جاعلين أحزابنا وطوائفنا دعائم لبناء اليمن وليس العكس.

العاصمة ومياه الأمطار

خليل المعلمي

■ أكرمنا الخالق سبحانه وتعالى مع حلول شهر رمضان المبارك بأمطار غزيرة على أمانة العاصمة وبقية المحافظات، نحمده تعالى الذي أفضل نعمه وبسطها على عباده وعمت رحمته سائر مخلوقاته.

لقد أسهم هطول هذه الأمطار في هذا الشهر المبارك الذي يصادف حلوله مع أشهر الصيف الحارة في تلطيف الأجواء والتخفيف من شدة حرارة الصيف، وأغاث الله به أصحاب المناطق الزراعية في السهول والجبال فالحمد والثناء والشكر لله الواهب الرازق.

ومع كثافة هطول الأمطار ظهرت العديد من المنغصات، وما نحسبها إلاّ مما كسبت أيدينا، ومن ذلك التجمعات لهذه المياه في الشوارع والحارات لانعدام الميول المناسبة لجريانها لتصل عبر مجاري السيول إلى خارج العاصمة..

كان المواطنون في السابق يشكون من تجمع هذه الأمطار في الشوارع الترابية داخل الحارات وما يسببه ذلك من الاختلاط بالأتربة ليجدوا أنفسنا أمام عوائق من الطين يتسبب في مشاكل عديدة وانتشار أوبئة جديدة فكانت الشوارع بين أمرين إما «الأتربة وإما الطين».

وبعد سفلتة بعض هذه الشوارع الفرعية ظل الأمر على ماهو عليه، وهي ظهور مشاكل جديدة بسبب الأخطاء الفنية في تنفيذ رصف وسفلتة هذه الشوارع ما أدى إلى تجمع الأمطار على الشوارع وتسببت في ظهور الحفر والتي تتوسع يوماً عن يوم مسببة المشاكل للمواطنين وتكبد الدولة خسائر باهظة في إعادة الترميم الذي لا يرقى إلى مستوى المواصفات الفنية، وقد تعود المشكلة من جديد، ولهذا فلا بد من إعادة النظر في رصف الشوارع وإيجاد مواصفات فنية عالمية يتم الاعتماد عليها في ذلك، لتكون الميول واضحة في الشوارع لتحول مياه الأمطار إلى مجاري السيول ومنها إلى ضواحي المدينة لتستفيد منها الأراضي الزراعية.

وما يميز العاصمة أن وهبها الخالق تلك السائلة التي تمتد من جنوبها إلى شمالها وتشق المدينة إلى نصفين شرقي وغربي، ففي وقت سابق حينما كانت العاصمة لازالت في باكورة عهدها لا تتعدى الحصبة ولا تخرج من التحرير والدائري وشارع تعز، كانت جميع المناطق المتواجدة على جانبي السائلة تصب مياهها إلى هذه السائلة لتتخلص العاصمة صنعاء من تلك المياه الى المناطق الزراعية المحيطة بها.

ولكننا في الوقت الحالي ومع اتساع العاصمة صنعاء شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً لم نستفد من هذه السائلة الاستفادة القصوى إلا في مناطق محدودة، كما أننا لم نعمل على إيجاد بنية تحتية لمجاري الأمطار في جميع الشوارع المستحدثة والتي يتم رصفها وسفلتها لتصب مياه الأمطار إلى هذه السائلة لنجنب مساكننا وشوارعنا استمرار هذه المياه راكدة في الشوارع لأيام وأيضاً لتستفيد منها المناطق الزراعية على ضواحي العاصمة صنعاء.

وعلينا أن لا ننسى بأن الكثير من المنازل وفي حارات مختلفة للعاصمة صنعاء في سنوات سابقة قد تعرضت لسيول عارمة داهمت المنازل وأثرت على أساساتها فكانت الخسائر باهظة ومضاعفة.

فهل تستحق السائلة الممتدة كما ذكرنا سابقاً من جنوب العاصمة إلى شمالها من الجهات التنفيذية في أمانة العاصمة التأمل والنظر والتخطيط للاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن وهل تستطيع أن تقوم بإنشاء مجار للسيول كما هو حاصل في بلدان خلق الله التي تتميز بهطول الأمطار طوال العام تقريباً، هل تستطيع ذلك.. أجزم بأنها تستطيع ذلك.

Kho2002us@gmail.com

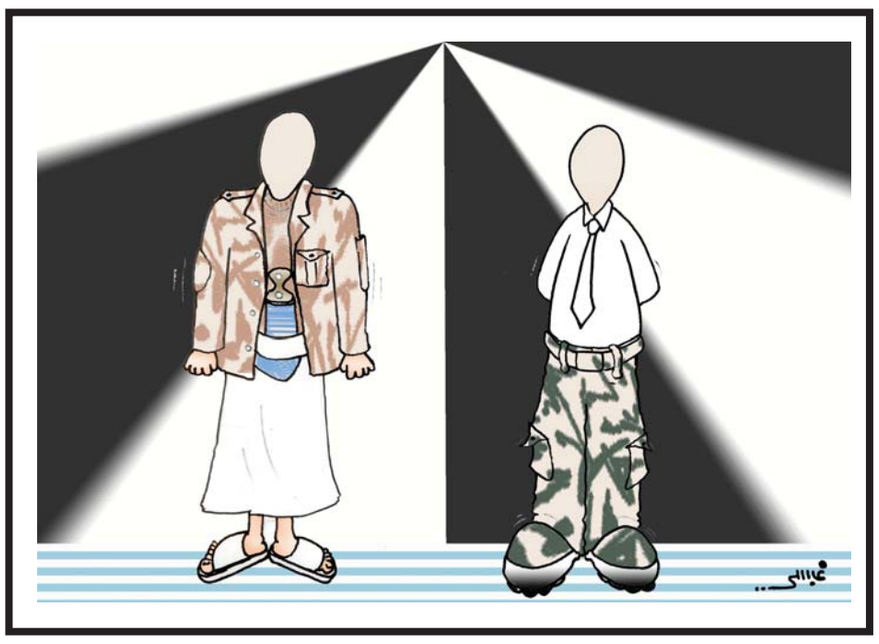

آلم رصاص

عندما يتصدق الفقير على الغني

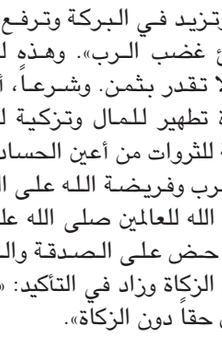

أمين الوائلي
Ameenone101@gmail.com

■ الفقراء ولله الحمد هم أكثر ما يمتلكه هذا المجتمع وأكبر شريحة فيه وتتسع قاعدتها باطراد، ولو تفطن الموسرون لعلموا أن الفقراء «ثروة قومية» لا تقدر بثمن؟ فإن الإنفاق على الفقراء ومواساة المحتاجين وتفقد اليتامى والأرامل يمكن اعتماده مصدراً قومياً هائلاً للدخل ومضاعفة الثروات، عكس المفهوم الخاطئ والسائد بأن مساعدة المحتاجين المستحقين يمكن أن تؤدي إلى تناقص الثروة وتراجع حجم الأرصدة الشخصية المودعة في جوف البنك –البنوك، فيما بطون البشر خاوية!!

■ شرعاً الصدقة تثمر المال أو رأس المال وتزيد في البركة وترفع البلاء و«تطفئ غضب الرب». وهذه لوحدها ثروة لا تقدر بثمن. وشرعاً، أيضاً، الزكاة تطهير للمال وتزكية للأنفس وحماية للثروات من أعين الحساد، وهي حق الرب وفريضة الله على الناس. ورحمة الله للعالمين صلى الله عليه وآله وسلم حض على الصدقة والتكافل وفرض الزكاة وزاد في التأكيد: «إن في الأموال حقاً دون الزكاة».

■ لو علم الموسرون وأهل الدور والقصور والأرصدة والتجارات والثروات، أنهم يكسبون أكثر وأعظم مما يعطون في الصدقات والمواساة والزكاة والتكافل لكانوا أسرع إلى البحث عن الفقراء والمحتاجين من هؤلاء إليهم ولكان الواحد منهم يتودد ويتوسل إلى الفقير لكي يقبل منه عوناً يعود على صاحبه بالخير والبركة ورضى الرزاق الكريم وقد كان في الأمة رجال يدفعون إلى الفقراء وكأنهم يأخذون، منهم، ومر على الأمة وفي التاريخ رجال كان أحدهم يتودد ويتوسل إلى الفقير: «يا أخي أكرمني وتصدق علي بقبول هذه الهدية البسيطة ولك الفضل»!! ولا يسميها صدقة.

■ «أنتم السعداء حقاً إذا قبل الفقراء وتصدقوا عليكم بالأخذ» قالها شيخ صوفي لتجار مدينته..!

فيسبوكيات

محمد عبدالاله القاضي

التقليد عمره قصير!

■ لا نريد أن نكون مجرد صدى لنجاحات الآخرين، ولا أن نعمل في إطار التجاوب وردة الفعل، لأننا سنكون مقلدين لا أكثر، وعمر التقليد قصير، بالإضافة إلى أنه يقتل القضايا، لأن على كل قضية أن تؤخذ بقوة وأن تطرح بقوة، بعيدا عن أية دوافع من هذا النوع.

ما تم في مصر لن يتم في اليمن عبر استفزاز هادي إلى التصرف على نحو مماثل، ما لم نقارن ما نقوم به نحن بما يقوم به الشعب المصري، قبل أن نقارن ما يقوم به الرئيس هناك بما يقوم به الرئيس هنا، إن كنا فعلا نؤمن بالإرادة الشعبية ونرى أنها وراء كل ما حدث حتى الآن.

فعامل الوعي الكافي والعزيمة القويمة مكن الشعب المصري من تحقيق هدفه الذي ثار من أجله وهذا ما لم يكن بالقدر المطلوب في الثورة اليمنية، يضاف لذلك نجاح المعارضة المصرية التي لم تقبل بأنصاف الحلول كما هو شأن معارضتنا، وكانت الطريقة التي تم فيها اختيار رئيس توافقي عامل ضعف إضافي بخلاف الطريقة المصرية الشعبية الشرعية والدستورية والتي لا تخفى نتائجها الإيجابية على مبصر، وما يتميز به رئيس شرعي من وطنية ودهاء سياسي ومخزون ثقافي ووعي ثاقب عن نظير له ليس بجديد على السلطة وإنما تجدد بشكل اضطراري زاد معه الكثير من الاضرار.